ورشة العمل حول تقدم أشغال فرق العمل المعنية بإرساء منظومة التصرف حسب الأهداف

تقدم أشغال فريق العمل: تطوير الرقابات

تونس في 27 نوفمبر 2013

أعضاء الفريق

المنسق: رئيس الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

الهياكل الرقابية الممثلة بفريق العمل:

- دائرة المحاسبات
- الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
- الوظيفة العمومية
- الرقابة العامة للمصالح العمومية
- الرقابة العامة للمالية
- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص

المتصرفين: ممثلي الوزارات النموذجية

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

تبعا لأشغال فريق العمل المكلف بتطوير الرقابات قامت الهياكل التالية بتعديل بعض الصلاحيات الرقابية قصد مزيد الملائمة مع منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف:

- رقابة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
- رقابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- رقابة المحاسب العمومي
- رقابة الوظيفة العمومية

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

ما تم انجازه:

إصدار الأمر الجديد المنظم لمراقبة المصاريف العمومية عدد 2878 بتاريخ 19 نوفمبر 2012 :

الإجراءات الرقابية الجديدة بالنسبة للوزارات النموذجية

- **التأشير على البرمجة السنوية للنفقات**
- **الرقابة المعدلة على النفقات**

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

1/ التأشير على البرمجة السنوية للنفقات

قرار رئيس الحكومة المتعلق بضبط إجراءات البرمجة : العناصر الهامة

1/ تصنيف النفقات

يتم تصنيف النفقات حسب:

أ- درجة "التصلب" (degré de rigidité): البرمجة السنوية للنفقات (PAD dodi)

ب- طريقة التعهد أو الإجراءات المتبعة: البرمجة السنوية للنفقات (PAD procédures)

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

1/ التأشير على البرمجة السنوية للنفقات

قرار رئيس الحكومة المتعلق بضبط إجراءات البرمجة : العناصر الهامة

2/ الهدف من البرمجة

الهدف من البرمجة هو ضمان مبدأ "ديمومة الميزانية" soutenabilité budgétaire

تعريف مبدأ "ديمومة الميزانية"

هي قدرة الميزانية على مجابهة النفقات (الوجوبية والحتمية و الجديدة) لميزانيات السنة المعنية بالبرمجة والسنوات الموالية بالإضافة إلى تناسق اعتمادات البرمجة مع الإمكانيات التي ستوضع على ذمة المتصرف

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

1/ التأشير على البرمجة السنوية للنفقات

قرار رئيس الحكومة المتعلق بضبط إجراءات البرمجة : العناصر الهامة

3/ المتابعة و التحيين

- إعداد جداول البرمجة للتحيين: البرمجة السنوية للنفقات محينة (PADA.1 + PADA.2)
- ضبط روزنامة لإجراءات التحيين تتلائم مع (معدل) وتيرة استهلاك الإعتمادات

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

التمشي المعتمد

تحديد المنهجية المتبعة لضبط "الحد الأدنى" الذي دونه يمكن إعفاء (بصفة وقتية و قابلة للرجوع فيها procédure réversible) اقتراحات التعهد من التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف

المنهجية لضبط الحد الأدنى

يتم التوصل إلى ضبط "الحد الأدنى" عن طريق ثلاثة مراحل:

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

المنهجية لضبط الحد الأدنى

المرحلة الأولى: ضبط "الحد الأدنى النظري (الوقتي)" بواسطة دراسة إحصائية

النتائج الأولية للدراسة الإحصائية:

- **20 % من اقتراحات التعهد (من حيث العدد) تمثل 80 % من حجم الإعتمادات (يتلاءم مع مبدأ "باريتو" 80/20)**
- **ضبط "الحد الأدنى النظري (الوقتي)" بطريقة تمكن من ممارسة الرقابة المسبقة على 80 % من حجم الإعتمادات على الأقل.**
- **المساعدة على استخراج عينة من اقتراحات التعهد التي يمكن أن تحتوي على بعض الإخلالات (و التي ستمكن دراستها من تحديد المخاطر الخصوصية للوزارة المعنية)**

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

المنهجية لضبط الحد الأدنى

المرحلة الثانية: ضبط "الحد الأدنى النظري (الوقتي) المعدل (modifié ou amélioré)"
بواسطة دراسة لعينة من الملفات

إعداد أنموذج استبيان للمخاطر (يقوم بتعميره مراقبو المصاريف العمومية بالإعتماد على ملفات 2012 و 2013)

تحليل إستبينات المخاطر المعمرة من طرف مراقبي المصاريف

ضبط "الحد الأدنى النظري (الوقتي) المعدل" و ذلك عن طريق تعديل أو تأكيد "الحد الأدنى النظري (الوقتي)"

المنهجية لضبط الحد الأدنى

المرحلة الثالثة: ضبط "الحد الأدنى الفعلي (النهائي)" بواسطة التقييم النوعي للتصرف

يقيم مراقب المصاريف منظومة الرقابة الداخلية للهيكل الإداري موضوع الرقابة بالإعتماد، أساسا، على:

- مدى التحكم في مسار برمجة النفقات العمومية
- مدى التحكم في تحديد الحاجيات
- مدى التحكم في تقدير كلفة الحاجيات
- مدى التحكم في صياغة مشاريع العقود (بالنسبة للشراءات العادية و الخصوصية)

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

1/ إلغاء الترخيص المسبق لوزارة المالية:

- **لتسديد متخلدات الوزارات و المؤسسات العمومية** (منشور وزير المالية عدد 2207 بتاريخ 21 أوت 2013 المتعلق بتبسيط إجراءات تسديد متخلدات الإدارة تجاه مزوديها)
- **لتحميل اقتناء المعدات و التجهيزات الإدارية (اقتناء الحواسيب و الآلات الناسخة و مكيفات الهواء...) على ميزانية التصرف** (منشور رئيس الحكومة عدد 27 بتاريخ 26 أوت 2013 المتعلق بتحميل عمليات اقتناء المعدات و التجهيزات الإدارية)
- **في تعويض الأعوان الذين يغادرون الإدارة لأسباب طارئة و في نفس الخطة** (منشور رئيس الحكومة عدد 28 بتاريخ 26 أوت 2013 المتعلق بتبسيط إجراءات التصرف في الأعوان)

2/ إلغاء التأشيرة المسبقة لوزارة المالية على قرارات ضبط الخطط المراد سد شغورها

(منشور رئيس الحكومة عدد 28 بتاريخ 26 أوت 2013 المتعلق بتبسيط إجراءات التصرف في الأعوان)

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

المحاسب العمومي

المذكرة العامة عدد 1 بتاريخ 19 أكتوبر 2012

التقليص من عدد الوثائق المثبتة لنفقات الصفقات العمومية المقدمة للمحاسب العمومي و ذلك لتفادي تقديم نفس الوثائق لمراقب المصاريف العمومية و المحاسب العمومي.

تقدم أشغال فريق العمل تطوير الرقابات

الوظيفة العمومية

منشور رئيس الحكومة عدد 61 بتاريخ 28 نوفمبر 2012 المتعلق بتخفيف إجراءات المراقبة في مجال الوظيفة العمومية

إعفاء بعض العقود في مجال التصرف في الموارد البشرية من تأشيرة رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للمصالح الإدارية و الوظيفة العمومية)